

تفعيل مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية "تجربة الجزائر"

بقلم

أ/ إسماعيل جوامع و أ/ فائزة بركات
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة بسكرة . الجزائر



ملخص

في هذه الورقة يحاول الباحثان أن يستطلعوا، التجربة الجزائرية في مجال تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للعب دور مهم في دفع عجلة التنمية بمختلف أشكالها (الاقتصادية، الاجتماعية والبشرية)، وهل هذا المجهود كاف للقول إنها حقاً وصلت إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها؟ ومن جهة أخرى نحاول استشراف النقائص غير المعلنة أو المهملة في التجربة الجزائرية، وتحديد الإجراءات اللازمة لتفعيل مساهمة هذه المشروعات في المسيرة التنموية التي تبنتها الجزائر منذ أكثر من عقد من الزمن.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، التجربة الجزائرية، التنمية، الهيئات الداعمة، أوجه التفعيل.

Résumé :

Dans ce papier nous cherchons à connaître l'expérience algérienne dans le domaine d'habilitation des petites et moyennes entreprises privées (PME), pour jouer un rôle majeur dans le développement avec toutes ces formes, économique, sociale, humaines...et est ce que ces efforts sont suffisants pour dire qu'elle a vraiment réalisé les objectifs attendus.

D'un autre part nous essayons à déterminer les manques de l'expérience Algérienne et proposer quelques procédures nécessaires pour actualiser l'apport de ces projets (PME) dans la marche du développement qui a été adopté par l'Algérie depuis plus d'une décennie.

مقدمة

لقد مرت الجزائر في فترة التسعينيات بتجربة مريرة وقاسية، كادت أن تسحق الكثير من الإنجازات التنموية التي تحققت منذ الاستقلال، وحيث إن الإرهاب حصد الكثير من الأرواح وتسبب في هجرة جماعية لأغلب سكان القرى من قراهم، فإن الجزائر أصبحت في وضعية جديدة من توزع ديموغرافي حمل المدن الجزائرية أكثر من قدراتها الاستيعابية وتباطؤ ملحوظ لوتيرة النمو وضعف للأداء الاقتصادي، عدا برنامج الخوصصة (الخصخصة) وتصفية المؤسسات العمومية المتعثرة والتي أصبحت عبءا على الاقتصاد الوطني. هذا دون التطرق إلى الكثير من المشاكل الاجتماعية التي حدثت في تلك الفترة، كل هذه الظروف وأكثر استدعت من الدولة الجزائرية بذل الجهد الكبير من أجل إعادة بناء ما خربته هذه المرحلة المريرة.

وأحد أهم الرهانات التي اعتمدت عليها الجزائر في سبيل التنمية هو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وكذا تأهيل القدرات والمبادرات الفردية.

هذه المشروعات في أغلب دول العالم كما في الجزائر، أصبحت محركا حقيقيا وقويا لتنمية البلد وقدراته وتجنب العديد من المشاكل الاجتماعية التي حلت بفضلها، وهذا ما عبر عنه ريال جاكوب REAL JACOB بقوله " المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي حاليا أهم محرك للنمو والتجديد في الاقتصاد"¹

وقد وجدت المشروعات الصغرى والمتوسطة مختلف أشكال الرعاية والمساندة من قبل العديد من المنظمات والهيئات العربية والدولية وحكومات معظم دول العالم ومن ضمنها البلدان العربية نظراً للمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في اقتصاديات العديد من البلدان النامية والمتقدمة أيضا، حيث إن هذه المشروعات تمثل ما نسبته 90 % تقريبا من المنشآت الاقتصادية في العالم وتوظف ما بين 50 إلى 60 % من القوى العاملة في العالم، إضافة إلى مزايا أخرى تزيد من أهميتها وتجعلها في صدارة اهتمامات واضعي السياسات وخطط وبرامج التنمية².

إشكالية الورقة:

أراد الباحثان في هذه الورقة تقييم تجربة الجزائر في مجال تفعيل مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الشاملة المنشودة، وذلك بالإجابة على التساؤل التالي:

هل تعد تجربة الجزائر في مجال تفعيل دور ومساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجربة ناجحة أم لا؟ وما هي الملامح الكبرى المميزة لهذه التجربة؟ وأخيرا هل يمكن حصر أهم النقص التي يجب إصلاحها مستقبلا؟ وأراد الباحثان الإجابة على هذه التساؤلات وفق أسلوب وصفي تحليلي، يتلاءم وطبيعة هذه الورقة والدراسة.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف هذه الورقة في:

- عرض التجربة الجزائرية في مجال ترقية وتأهيل وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية.
- بحث أهم النقص في هذه التجربة.

1. تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة (PME) بالمعايير الجزائرية:

نظرا للكم الهائل من التعاريف في كل دول العالم و"حتى في داخل الدولة نفسها حيث تشير بعض الدراسات إلى وجود أكثر من 55 تعريفا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في 75 دولة"³.

يتوجب علينا هنا تعريفها وفق المعايير التي اعتمدتها الدولة الجزائرية:

"تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت وضعيتها القانونية على أنها كل مؤسسة إنتاجية للسلع والخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخصا، يكون رقم أعمالها السنوي لا يفوق 2 مليار دينار جزائري أو تقدم مجموع ميزانيتها السنوية بحيث لا تفوق 500 مليون دينار"⁴

من هذا التعريف يمكن استخلاص ميزتين تحددان فيما إذا كان المشروع صغيرا ومتوسطا أو كبيرا، هما حجم العمالة ورقم الأعمال السنوي المحقق.

2. أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية:

تكتسب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أهميتها في الدول النامية من مجموعة اعتبارات، تتعلق بخصائص هيكلها الاقتصادية والاجتماعية ونسب توفر عوامل الإنتاج والتوزيع المكاني للسكان والنشاط الاقتصادي.

ويمكن إيجاز أهم الظواهر الايجابية التي تقترب بقطاع الأعمال الصغيرة، والواردة بصورة متكررة في معظم الكتابات الاقتصادية فيما يلي:

1- تستخدم المشروعات الصغيرة فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا، تتميز بارتفاع كثافة العمل مما يساعد الدول النامية على مواجهة مشكلة البطالة، دون تكبد تكاليف

رأسمالية عالية، حيث تتراوح نسبة تكلفة خلق فرصة العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول مثل كوريا والفلبين وكولومبيا بين 15% و25% من التكلفة اللازمة لخلق فرصة العمل في المنشآت الكبيرة.

2- تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري الشركات الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها.

3- توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة سلعا وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود، والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبيا تتفق مع قدراتهم الشرائية، (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة).

4- يوفر قطاع الأعمال الصغيرة فرصا عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفه خاصة النساء والشباب وجموع النازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين للانضمام إلى قطاع الأعمال الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة.

5- تقوم المشروعات الصغيرة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين، بدرجة أكبر من المنشآت الكبيرة نظراً للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها والعملاء.

6- نظرا لصغر متطلباتها الاستثمارية وبساطة تقنيات الإنتاج وسهولة الانضمام إليها، فإن الأعمال الصغيرة قد تكون أكثر كفاءة من الشركات الكبيرة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات البشرية، وبذلك يمكن اعتبارها مصدرا هاما للتكوين الرأسمالي ومشتلا للمهارات التنظيمية ومختبرا لنشاطات وصناعات جديدة.

7- تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في دعم المنشآت الكبيرة، من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج ومن خلال تصنيع بعض مكوناتها وإجراء العمليات الإنتاجية التي يكون من غير المجزي اقتصاديا تنفيذها بواسطة المشروع الكبير، وبذلك تسهم المشروعات الصغيرة في تدعيم علاقات التشابك والتكامل القطاعي في الاقتصاد الوطني.

8- تساعد المشروعات الصغيرة في استغلال موارد الثروة المنتشرة بكميات محدودة في مواقع متباعدة والتي عادة ما تتقاعس الشركات الكبيرة عن الكشف

عنها واستغلالها تجاريا، ومثال ذلك أعمال المحاجر والمناجم الصغيرة ونشاط المزارع والمصائد الصغيرة.

9- تساهم المشروعات الصغيرة في تنوع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة، كما تساعد على تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حدة التركيز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، وهي ميزة هامة إزاء محدودية الأسواق في الدول النامية واحتمالات هيمنة الشركات الكبيرة عليها وما يتمخض عن ذلك من سلطات احتكارية غير مرغوبة.

10- تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة - إذا ما توفر لها المناخ الاقتصادي السليم - أكثر كفاءة في استخدام رأس المال، وهو ما أكدته بعض الدراسات التطبيقية من خلال مقارنة إنتاجية رأس المال في الشركات ذات الأحجام المختلفة والعائد المحقق من الاستثمار في كل منها.

11- تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور هام في تنمية المدن الثانوية مما يساعد على التخفيف من حدة التمرکز العمراني والتحضر الزائد لعواصم الدول ومدنها الرئيسية.

12- تسهم المشروعات الصغيرة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول النامية، مثل الهند وتايوان وكوريا والفلبين وسنغافورة، كما تبرز أهمية الصناعات البيئية في إشباع الطلب السياحي على المنتجات الوطنية والسلع والخدمات.

3. لمحة تاريخية لتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة النموذج الأكثر انتشارا في الاقتصاد الجزائري منذ وقبل الاستقلال، وكانت دوما المحرك الفعال للتنمية وتلبية حاجات السوق من السلع والخدمات المختلفة، وأيضا لأن المجتمع الجزائري خرج من مرحلة الاحتلال ضعيف الاقتصاد والموارد، وليس في مقدوره تكوين شركات كبرى.

لكن هذا التواجد لهذه المشروعات مر بالمراحل أو الفترات التالية:

1. فترة 1963-1982: ورث الجزائريون بعض المشروعات الصغيرة المستقلة في الإدارة⁵، وابتداء من 1967 بدأت هذه المشروعات تندمج في نسق المشروعات الوطنية.

2. فترة 1982-1988 في هذه الفترة وحسب مشاريع مخططات التنمية، استحدث إطار توجيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق قانون 1982/ 08/21 المنظم لقطاع الاستثمار الاقتصادي الوطني في القطاع الخاص⁶ وشمل عدة معايير تبين تحولا جديدا في مجال هذه المشروعات.

3. ابتداء من 1988: في سنة 1988 وفي وجه الأزمة (أزمة 1986 وما تلاها من تحولات اقتصادية واجتماعية) التي تعرضت لها الجزائر بدأت الكثير من التغييرات وفي مجالات كثيرة، وقد كان قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهمها، خاصة في ظل التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق، ويعد قانون النقد والقرض الصادر في 1990 خاصة المادة 183 منه والمتعلقة بحرية الاستثمار الأجنبي بداية التفكير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التبادل الدولي.

ولمراجعة النقاخص الموجودة في القانون السابق صدر أمر في 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار يحمل رقم (01-03 المؤرخ في 2001/08/20)⁷ وقانون لترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأساليب التمويل والمساعدات الجبائية التي كانت كلها في صالح النمو الكبير لهذا النوع من المشروعات، والذي يدفعها بدوره للتوسع في تسويق منتجاتها دوليا في ظل العولمة وقوانين منظمة التجارة العالمية. من جهة نجد الجزائر طبقت ميثاق بولوني La charte de Bologne الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الصادر في جوان 2000، الذي يعرف ويصنف المشروعات كما ذكرنا سابقا من حيث حجم العمالة وكذا رأس المال المستثمر في المشروع، أي أن الجزائر تبنت توجهها دوليا في تعريف مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة. وقد كانت نسبة هذه المشروعات حسب موقع وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة " مع نهاية سنة 2005 تمثل 99.75 في المائة من مجموع المشروعات⁸.

4. ملامح وإنجازات التجربة الجزائرية في سبيل تفعيل مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية:

لقد خطت الجزائر خطوات إيجابية وثابتة، في مجال تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يمكن توضيحها فيما يلي:

4.1. إنشاء وزارة خاصة لهذا القطاع؛

لعل أهم إجراء يساعد على تفعيل مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة كانت أم العامة، والذي بادرت به الجزائر هو إنشاء وزارة خاصة لهذا

القطاع وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994 "تتكفل بمهمة تهيئة المحيط الملائم و الظروف المواتية لترقية نشاط هذه المؤسسات"⁹. وتشرف على هذا القطاع مما يبين الأهمية التي توليها الجزائر لعملية تأهيل هذا القطاع وبالتالي الاستفادة منه، وكذا إتباع كل الهيئات الناشطة مع هذا القطاع لهذه الوزارة.

وتوحيد نشاطات ومؤسسات القطاع كلها في وزارة يعد تحديا في حد ذاته، وهذا ما يصفه حسين عبد المطلب الأسرج عندما بدأ يعدد التحديات التي تواجه مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر بالقول " ظلت المشروعات الصغيرة حتى وقت قريب تعاني تعدد الجهات المهتمة بالمشروعات الصغيرة في مصر بما يحول دون وضع إستراتيجية واضحة المعالم لتنمية المشروعات الصغيرة وخلق مناخ مشجع لنموها وتطورها"¹⁰.

لهذا نتصور أن الجزائر وضعت هذا القطاع في الطريق الصحيح للمساهمة في التنمية الشاملة.

وبعد إنشاء هذه الأخيرة صدرت العديد من القوانين والقرارات التي تضبط هذا القطاع.

4.2. وضع إجراءات تنظيمية وتشريعية خاصة بالقطاع

كي يتم التحكم في أي قطاع يجب وضع مجموعة من الإجراءات والقوانين واللوائح الكفيلة بتنظيم سيره الحسن، لهذا اتخذت الجزائر هذه المبادرة بوضع الكثير من النصوص المنظمة لهذا القطاع وكذا المنشأة لكل الأجهزة والهيئات الفاعلة في تطويره وإنجاح عمله.

وفي الجدول التالي سنحاول تلخيص هذه الإجراءات التنظيمية، مع العلم أنه لا يمكن في هذه الورقة تفصيل ما تم إنجازه في كل الفترات، بل سنحاول التطرق لأحدث هذه القوانين وأهمها فقط.

الجدول الأول: أهم القوانين والقرارات المدعمة لتطوير القطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الرقم	عنوان النص	رقم الجريدة الرسمية	تاريخ النشر
1	قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	77	2001/12/15
2	المرسوم التنفيذي رقم 02/373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي	74	13 نوفمبر 2002
3	المرسوم التنفيذي رقم 03/78 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المشروعات	13	26 فبراير 2003
4	المرسوم التنفيذي رقم 03/79 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003 المحدد للطبيعة القانونية لمراكز تسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها	13	26 فبراير 2003
5	المرسوم التنفيذي رقم 03/80 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003 المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله	13	26 فبراير 2003
6	مرسوم رئاسي رقم 04/134 مؤرخ في 29 صفر عام 1425 الموافق 19 أبريل سنة 2004 ، يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان استثمارات المشروعات الصغيرة والمتوسطة	27	28 أبريل 2004
7	المرسوم التنفيذي رقم 03/188 المؤرخ في 22 أبريل سنة 2003 المتضمن إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه وسيره.	29	23 أبريل 2003
8	المرسوم التنفيذي رقم 03/298 المؤرخ في 10 سبتمبر 2003 المتضمن تنظيم وسير المفتشية العامة لوزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة	55	1 سبتمبر 2003

9	المرسوم التنفيذي رقم 03-374 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتعلق بالتصريح التشخيصي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	67	5 نوفمبر 2003
10	المرسوم التنفيذي رقم 03-375 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن مشئلة المشروعات المسماة "محضنة الأغواط".	67	5 نوفمبر 2003
11	المرسوم التنفيذي رقم 03-376 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن مشئلة المشروعات المسماة "محضنة باتنة".	67	5 نوفمبر 2003
12	المرسوم التنفيذي رقم 03-377 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن مشئلة المشروعات المسماة "محضنة البليلة".	67	5 نوفمبر 2003
13	المرسوم التنفيذي رقم 03-378 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن مشئلة المشروعات المسماة "محضنة تلمسان".	67	5 نوفمبر 2003
14	المرسوم التنفيذي رقم 03-379 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن مشئلة المشروعات المسماة "محضنة سطيف".	67	5 نوفمبر 2003
15	المرسوم التنفيذي رقم 03-380 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن مشئلة المشروعات المسماة "محضنة عنابة".	67	5 نوفمبر 2003
16	المرسوم التنفيذي رقم 03-381 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن مشئلة المشروعات المسماة "محضنة قسنطينة".	67	5 نوفمبر 2003
17	المرسوم التنفيذي رقم 03-382 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن مشئلة المشروعات المسماة "محضنة وهران".	67	5 نوفمبر 2003
18	المرسوم التنفيذي رقم 03-383 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن مشئلة المشروعات المسماة "محضنة الوادي".	67	5 نوفمبر 2003
19	المرسوم التنفيذي رقم 03-384 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن مشئلة المشروعات المسماة "محضنة تيزي وزو".	67	5 نوفمبر 2003
20	المرسوم التنفيذي رقم 03-385 المؤرخ في 30	67	5 نوفمبر 2003

		أكتوبر سنة 2003 المتضمن مشئلة المشروعات المسماة "ورشة ربط - الجزائر".	
21	67	المرسوم التنفيذي رقم 386-03 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن مشئلة المشروعات المسماة "ورشة ربط - سطيف".	5 نوفمبر 2003
22	67	المرسوم التنفيذي رقم 387-03 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن مشئلة المشروعات المسماة "ورشة ربط - قسنطينة".	5 نوفمبر 2003
23	67	المرسوم التنفيذي رقم 388-03 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن مشئلة المشروعات المسماة "ورشة ربط - وهران".	5 نوفمبر 2003
24	67	المرسوم التنفيذي رقم 389-03 مؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن إنشاء مركز التسهيل " الشلف	5 نوفمبر 2003
25	67	المرسوم التنفيذي رقم 390-03 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن إنشاء مركز التسهيل " الأغواط. "	5 نوفمبر 2003
26	67	المرسوم التنفيذي رقم 391-03 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن إنشاء مركز التسهيل " بجاية. "	5 نوفمبر 2003
27	67	المرسوم التنفيذي رقم 392-03 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن إنشاء مركز التسهيل " البليدة. "	5 نوفمبر 2003
28	67	المرسوم التنفيذي رقم 393-03 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن إنشاء مركز التسهيل " الجزائر. "	5 نوفمبر 2003
29	67	المرسوم التنفيذي رقم 394-03 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن إنشاء مركز التسهيل " جيجل. "	5 نوفمبر 2003
30	67	المرسوم التنفيذي رقم 395-03 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن إنشاء مركز التسهيل " سطيف. "	5 نوفمبر 2003
31	67	المرسوم التنفيذي رقم 396-03 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن إنشاء مركز	5 نوفمبر 2003

		التسهيل " سيدي بلعباس".	
32	67	المرسوم التنفيذي رقم 397-03 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن إنشاء مركز التسهيل " قسنطينة".	5 نوفمبر 2003
33	67	المرسوم التنفيذي رقم 398-03 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن إنشاء مركز التسهيل " وهران".	5 نوفمبر 2003
34	67	المرسوم التنفيذي رقم 399-03 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن إنشاء مركز التسهيل " بومرداس".	5 نوفمبر 2003
35	67	المرسوم التنفيذي رقم 400-03 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن إنشاء مركز التسهيل " الوادي".	5 نوفمبر 2003
36	67	المرسوم التنفيذي رقم 401-03 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن إنشاء مركز التسهيل " تيبازة".	5 نوفمبر 2003
37	67	المرسوم التنفيذي رقم 402-03 المؤرخ في 30 أكتوبر سنة 2003 المتضمن إنشاء مركز التسهيل " غرداية".	5 نوفمبر 2003
38	73	المرسوم التنفيذي رقم 442-03 المؤرخ في 29 نوفمبر 2003 المتضمن إنشاء مصالح خارجية في وزارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويحدد مهامها وتنظيمها.	30 نوفمبر 2003
39	36	مرسوم تنفيذي رقم 163-04 المؤرخ في 16 ربيع الثاني 1425 الموافق 5 يونيو سنة 2004 يتضمن إنشاء مشثلة المشروعات "محضنة الجزائر".	6 يونيو 2004

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

تاريخ الزيارة 2008/10/18 <http://www.pmeart-dz.org/ar/legislation.php>

4. 3. الهيئات المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

4. 3. 1. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) .

لقد وضعت الدولة جهازا تنظيميا يخلف جهاز إدماج و ترقية الشباب (DIPJ) محاولة منها لتحقيق ما لم يحققه جهاز (DIPJ)، وأعطت له جميع الصلاحيات

اللازمة و هو جهاز وطني لدعم تشغيل الشباب منذ سنة 1996 وقد تم عن طريقه توفير مناصب شغل لـ 918758 شخص¹¹.

كما تنحصر الأهداف الرئيسية للوكالة في النقاط التالية¹²:

- خلق و تشغيل النشاطات والخدمات من طرف الشباب المستثمر.
- تشجيع كل أشكال الإجراءات والنشاطات الهادفة لترقية الشباب.
- دعم وتشجيع وتوجيه الشباب لإنشاء مشاريعهم الاستثمارية والإجراءات الهادفة الى ترقية ودعم تشغيل الشباب.
- تسيير تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما على شكل قروض بدون فائدة وتخفيض نسبة الفائدة بالنسبة للقروض البنكية.
- إعلام أصحاب المشاريع بمختلف المساعدات و الامتيازات المتحصل عليها و المقدمة من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
- متابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع.
- تضع تحت تصرف مستحدثي المشروعات المصغرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.
- قروض بدون فائدة وهي قروض طويلة المدى تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بواسطة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو معفى من دفع الفوائد.
- تخفيض نسب الفوائد على القروض البنكية وفقا للمادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 69-234 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، يحدد معدل تخفيض نسبة قروض الاستثمارات التي تمنحها البنوك و المشروعات المالية للشباب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمنصوص عليها في المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 2 جويلية 1996.
- ونسبة التخفيض مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 2 نسب التخفيضات من معدل الفائدة.

تخفيض معدل الفائدة		
المناطق	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
القطاعات الأولية	90%	75%
القطاعات الأخرى	75%	50%

المصدر: مطويات توزع على مستوى مكاتب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

إذ لا يتحمل صاحب المشروع الصغير والمتوسط الا فارق نسبة الفائدة غير خاضع للتخفيض، أما نسبة التخفيض المخصصة تدفع من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وفقا للجدول الزمني المحدد للتسديد وبناء على تقديم وثائق الإثبات.

4. 3. 2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

لقد أقدمت وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على وضع إستراتيجية هدفها تطوير الاستثمار، وذلك بإنشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام ووسائل وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، وهى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

وتقوم الوكالة في ميدان الاستثمارات وبالاتصال مع الهيئات والإدارات المعنية بالمهام التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين أو غير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد.

- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.

- تسيير صندوق دعم الاستثمار.

- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

4. 3. 3. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- تقديم القروض بدون فائدة والاستشارات والإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم لقرض المصغر.

إقامة وتوطيد العلاقات مع البنوك والمشروعات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.

وهذه الوكالة في الحقيقة تقدم قروضا للمشروعات المتباية الصغر وبالتالي فهي موجهة لنوع معين من المشروعات.

4. 3. 4. صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة

يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمشروعات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85% من الديون المستحقة وفوائدها فى حالة فشل المشروعات الممولة.

4. 3. 5. صندوق ضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لقد تم إنشاء مؤسستين مائيتين ستساهمان بلا شك في تسهيل الحصول على القروض البنكية، و هي صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره 30 مليار دج وصندوق رأسمال المخاطر برأسمال قدره 3,5 مليار دج¹³

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن المشروعات الكبيرة بصعوبة تقييمها و انخفاض رأس مالها ومحدودية الضمانات خاصة العينية منها، إن هذه الأخيرة تقتصر على الأصول الشخصية للمقاول كما أن مصير المشروع مرتبط عضويا بالخصائص الشخصية لهذا المقاول ، فكل هذه العوامل صعبت من مهمة البنوك التجارية في تقييم وتقدير الأخطار الناجمة عن نشاطات هذه المشروعات، والذي بدوره أدى بالبنوك إلى العزوف عن تمويل هذا النوع من المشروعات ولحل هذه المعضلة قامت عدة دول من بينها الجزائر إلى إدخال آليات مالية متنوعة من ضمنها صندوق ضمان القروض هذا الأخير عبارة عن مؤسسة مالية تأخذ على عاتقها مخاطر عدم تسديد القروض البنكية من طرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في الصندوق.

إن السبب الذي عزز ضرورة إنشاء صناديق الضمان في الجزائر وكذا في الدول النامية هو غياب مؤسسات مالية متخصصة في تلبية حاجيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهي تفتقر إلى الشركات التعاقدية للكفالة، البنوك الشعبية، بنوك تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بنوك المقاولين ، صناديق القروض، شركات رأس مال المخاطرة.... الخ

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 الصادر في 11 نوفمبر 2002 تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إن هذا الإنجاز يعتبر انطلاقة حقيقية لترقية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهذا لعدة اعتبارات نلخصها فيما يلي:

- يعد أول مرسوم تنفيذي يصدر في أقل من سنة بعد صدور القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- يعتبر أداة مالية لفائدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- يهتم بالمشاكل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية.
- يدخل ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة لهذه الأموال في شكل قروض مقدمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

وهذا عدا الكثير من الهيئات منها:

- مشاتل المؤسسات الصغيرة.

- مراكز الدعم أو التسهيل.

- المجلس الوطني الاستشاري.

- نظام المعلومات الاقتصادية والإحصائية.

4.4. الإنفاق الموجه لتدعيم القطاع:

من أهم المشاكل التي تعاني منها المشروعات، مشكلة التمويل و صعوبة الحصول على القروض البنكية مما دفع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى العمل على إحداث آليات مالية تتلاءم مع خصوصية هذه المؤسسات، و نجد أن البنوك العمومية ساهمت في سنة 2003 بتمويلات قدرها 555 مليار دج أي بنسبة 40,60% من مجموع التمويلات مقارنة بسنة 2001 حيث قدر المبلغ آنذاك ب 353 مليار دج أي ما يمثل 30,72% من مجموع التمويلات¹⁴.

هذا عدا الصناديق والوكالات السابقة الذكر التي تقدم تدعيمات تمويلية مهمة جدا وتقدم ضمانات لذلك.

4.5. تطور أداء القطاع:

إن البحث في تطور أداء القطاع يوجب علينا النظر في الإنجازات المحققة كما وكيفا والتي تعطي صورة واضحة للنجاحات المحققة أو الإخفاقات.

ويعد تطور عدد المشروعات وكذا تحولها من صنف إلى آخر (من صغيرة إلى متوسطة) من أهم مؤشرات تطور الأداء والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 3 تطور عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر في السنوات الأخيرة

السنوات الأخيرة	المشروعات الخاصة	الصناعة التقليدية
2001	179.893	264.677
2002	189.552	71.523
2003	207.949	79.850
2004	225.449	86.732

96.072	245.842	2005
106.222	269.806	2006
116.347	293.946	2007
10.58	5.37	معدل التطور 2002
11.64	9.71	معدل التطور 2003
8.62	8.42	معدل التطور 2004
10.77	9.05	معدل التطور 2005
10.56	9.75	معدل التطور 2006
9.53	8.95	معدل التطور 2007

المصدر: عن موقع وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتصرف من طرف الباحثين

تاريخ آخر زيارة يوم 2008/10/18

http://www.pmeart-dz.org/ar/telch_documents/bulletin_2007_ar.pdf

http://www.pmeart-dz.org/ar/telch_documents/bulletin_2006_ar.pdf

http://www.pmeart-dz.org/ar/telch_documents/bulletin_2005_ar.pdf

هذا الجدول يبين نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وأراد الباحثان أن يوضحا منه مدى الزيادة المعتبرة لهذه المشروعات سنة بعد أخرى، وبقراءة بسيطة نلاحظ التطور المعتبر لعدد السنوات مع مرور السنوات وما يمثله من زيادة التوسع في هذا القطاع.

4. 5. 2. مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

لكي نستطيع تقييم مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية وبالتالي تفعيلها، يجب علينا معرفة قيمة تواجدتها في الإقتصاد الجزائري وطبعا خارج قطاع المحروقات الذي يعد الممول الرئيس للتنمية والقيمة المضافة لكل الإقتصاد الجزائري.

الجدول رقم 4 نسبة القطاع الخاص من تطور القيمة المضافة في الجزائر

الوحدة: مليار دينار جزائري

2004		2003		2002		
%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
99.84	577.97	99.75	508.78	99.69	415.91	الزراعة
78.12	358.33	70.85	284.09	71.17	263.29	البناء والأشغال العمومية
69.27	349.06	74.01	305.23	74.3	270.68	النقل والمواصلات
71.13	36.06	72.03	31.08	71.45	29.01	خدمات المؤسسات
87	54.5	86.81	51.52	86.58	47.93	الفندقة والإطعام
78.41	93.5	74.96	86.49	71.41	80.54	الصناعة الغذائية
83.2	2.23	82.11	2.02	82.63	2.14	صناعة الجلد

93.43	567.19	93.19	514.56	93.43	475.8	التجارة
-------	--------	-------	--------	-------	-------	---------

2006		2005		
%	قيمة	%	قيمة	
99.84	638.63	99.84	578.79	الزراعة
79.72	486.37	79.81	403.37	البناء والأشغال العمومية
75.39	576.94	69.86	417.59	النقل والمواصلات
80.69	50.32	79.77	45.65	خدمات المؤسسات
87.24	65.30	87.45	60.88	الفندقة والإطعام
82.18	110.86	80.48	101.79	الصناعة الغذائية
86.67	2.21	84.93	2.31	صناعة الجلد
94.02	675.05	94.17	629.18	التجارة

المصدر: موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

http://www.pmeart-dz.org/ar/telch_documents/bulletin_2007_ar.pdf

تاريخ التصفح 2008/10/18

4. 5. 3. نسبة القطاع الخاص من المنتج الداخلي الخام خارج المحروقات:
لقد تطور الناتج الوطني الخام في الفترة بين 1995 إلى 2005 ليصل إلى 4.5 في المائة¹⁵ هذا النمو يعكس الأهمية البالغة التي يحتلها سنة بعد أخرى.
الجدول رقم 5: نسبة القطاع الخاص من المنتج الداخلي الخام خارج المحروقات
الوحدة: مليار دينار جزائري

2004		2003		2002		
%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	
78.2	2146.75	77.1	1884.2	76.9	1679.1	نسبة القطاع الخاص من الناتج الداخلي الخام

2006		2005		
%	قيمة	%	قيمة	
79.56	2740.06	78.41	2364.5	نسبة القطاع الخاص من الناتج الداخلي الخام

المصدر: موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

http://www.pmeart-dz.org/ar/telch_documents/bulletin_2007_ar.pdf

تاريخ التصفح 2008/10/18

5. ملامح تفعيل مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية:
5. 1. تحول المشروعات من صغيرة إلى متوسطة أو حتى كبيرة:
"هناك الكثير من المشروعات الصغيرة التي نجحت في التحول إلى
المشروعات المتوسطة، وإن معدل النمو في المؤسسات الصغيرة يقدر بنحو 20

ألف مؤسسة سنويا وهو معدل طيب لكن هناك سعي للوصول إلى 40 ألف مؤسسة سنويا هذا القطاع يمتص البطالة ويساهم في تقليصها حيث يعمل في 221 ألف مؤسسة قطاع خاص أكثر من 800 ألف عامل بالإضافة لأكثر من 89 ألف حرفي¹⁶.

5. 2. تقليص البطالة:

لعل البطالة من أهم الأسباب التي من أجلها تنشأ هذه المشروعات، لأنها أكبر وأهم عائق للتنمية، وأيضا خلق للآفات والمشاكل الاجتماعية، ورغم التقلص المعتبر سنة بعد أخرى لحجم البطالة فإنها لا تزال تحتل نسب غير مرغوب فيها، والجزائر حققت نتائج طيبة في هذا المجال على الرغم من العدد الهائل من طالبي العمل، يرى الباحثان أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من أفضل الخيارات للقضاء أو التقليل من هذه المشكلة الكبيرة، لأن هذه المشروعات تملك مقدرة كبيرة على استيعاب هذه البطالة.

عدد طالبي العمل في سنة 2005 بلغ 1.4 مليون طالب عمل 15.3 في المائة (17.5 نساء، 14.9 رجال)¹⁷

الجدول رقم 6. حجم البطالة في السنوات السابقة

البطالة				
2005	2004	2000	1999	
250000	301000	490000	303000	البطالة (إناث)
1199000	1370000	2020000	2213000	البطالة (ذكور)
1448000	1672000	2511000	2516000	المجموع

المصدر: Conseil National Economique et Social, Rapport National sur le

développement humain Algérie 2006 (Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement PNUD, 2007)

تاريخ التصفح http://www.dz.undp.org/publications/national/RNDH_2006.pdf

2008/10/13

5. 3. تطور الشغل:

وإذا عرفنا حجم البطالة الكلية في السنوات السابقة يتوجب معرفة مدى توفر الشغل ونسبة الزيادة المحققة، في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، أو بعبارة أخرى حجم مساهمة هذه المشروعات في القضاء على آفة البطالة

الجدول رقم 7. التشغيل على مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

النسبة	الزيادة	عام 2005	عام 2004	نوع المشروعات ص م الخاصة	
8	50229	642987	592758	الأجراء	المشروعات
9.05	20393	245842	225.449	أرباب المشاريع	الخاصة

10.82	18824	192744	173920	الصناعة التقليدية
9.01	89446	1081573	992127	المجموع

المصدر: [http://www.pmeart-](http://www.pmeart-dz.org/ar/telch_documents/bulletin_2005_ar.pdf)

2008/10/18 dz.org/ar/telch_documents/bulletin_2005_ar.pdf تاريخ المشاهدة

مع بعض التصرف من طرف الباحثين من الجدولين السابقين نلاحظ أن هناك مساهمة معتبرة من قبل هذه المشروعات الخاصة في توفير مناصب شغل أغلبها مستقرة.

6. أوجه التنفيع المرغوبة في التجربة الجزائرية مستقبلا:

سيحاول الباحثان المساهمة في توضيح بعض الأفكار والإجراءات المناسبة لتنفيع التجربة الجزائرية، بالرغم من وجود كم هائل من الكتابات التي تتحدث عن كفاءات تفيع وتطوير هذه المشروعات.

6.1. تقليص تواجد الاقتصاد غير الرسمي:

يعد الاقتصاد غير الرسمي أحد أبرز مشاكل التنمية التي تواجه الدول خاصة النامية منها، والجزائر بإمكاناتها المحدودة نسبيا لا تستطيع القضاء على هذا الاقتصاد، لكن بنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يمكن أن يتم تقليص هذا الاقتصاد لدرجة مهمة نظرا لكون هذه المشروعات من أهم الفاعلين فيه والمستفيدين منه، ولكي تصل الدولة إلى أهدافها التنموية يجب عليها صرف هذه المشروعات عن القطاع غير الرسمي بإعادة النظر في القوانين الجبائية، وكذا الإصلاح الإداري، وخلق قوانين ردعية مرنة تتلاءم وطموحات هذه المشروعات.

6.2. التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:

سنبدا هذه الفكرة من اقتباس العبارة التالية "تتمثل الغاية الأساسية من أي نظام اقتصادي في تحقيق أقصى رفاهية (مادية) و(كلية) ممكنة، وذلك عن طريق تنشئة الإنسان السوي القادر على صياغة وصناعة المستقبل، بواسطة إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومتوازنة"¹⁸.

في الجزائر لحد يومنا هذا لا يوجد بنك إسلامي جزائري أو نظام مصرفي إسلامي، وبالتالي فكرة تمويل المشروعات الخاصة بالصيغة الإسلامية ليست ضمن أطروحات التجربة الجزائرية، ولعل أول فكرة لتمويل مشاريع صغيرة خاصة كانت انطلاقا من إقراض الشباب من صندوق الزكاة، والتي لقيت ردود أفعال متباينة، وترحيبا واسعا من طرف أصحاب هذه المشروعات.

نحن نتصور أنه في سبيل تفعيل مساهمة هذه المشروعات في التنمية يجب تبني صيغ إسلامية لتمويل هذه التنمية (المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، السلم...). والهدف الأول هو جذب فئة كبيرة ممن لا يرغبون في أي مشروع أساسه قروض ربوية، والنتائج الإيجابية التي حققتها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة عند توفر صيغ التمويل الإسلامي ومدى تأثير ذلك في التنمية ككل مثل تجربة البنك الإسلامي الأردني¹⁹.

6. 3. تشجيع التدويل (التسويق الدولي والتصدير):

إن السوق الدولي رغم ما فيه من تهديدات، غير أن فرص النجاح والنمو فيه كبيرة جداً خاصة في قطاعات الصناعات التقليدية، السياحة والمنتجات الزراعية، لهذا يجب على القائمين على تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية تبني إستراتيجية وطنية تدعمها قوانين ولوائح تساعد على تدويل منتجاتها، والأخذ بعين الاعتبار تكوين تحالفات أو اتحادات تدعمها الدولة لزيادة فرص النجاح دولياً، وأيضاً حمايتها من الخروقات التي قد تقع فيها خاصة في مجال الملكية الفكرية وحماية الحقوق المختلفة، وهذا ما عبرت عليه جين أبلجيت Jane APPLGATE قائلة " إن تشكيل تحالف دولي هو طريق يسهل عملية توسيع تجارتك من غير زيادة في التكلفة"²⁰، ثم توفير بنك معلومات يدعم قدرة هذه المشروعات على النمو دولياً، وأخيراً تشجيع هذه المشروعات على إعادة استثمار فوائض أرباحها في السوق المحلية.

ونلاحظ في هذا المجال أن الوزارة قد أنشأت ميثاق المشاركة في التظاهرات الدولية الذي يشجع على التدويل وهي مبادرة جيدة²¹.

6. 4. تطبيق إدارة المعرفة (زرع مبادئ إدارة المعرفة):

لقد بدأت المعرفة تحتل مكانة هامة ضمن إستراتيجيات التفوق لكل المشروعات سواء الكبيرة أو المتوسطة، ومعها بدأت مرحلة تسمى رأس المال الفكري والبشري ويرى بيتر دروكر Peter Drucker في هذا المجال أن " النشاطات التي ستحتل المكانة الرئيسية داخل المنظمة ليست على الإطلاق تلك التي تهدف إلى إنتاج و توزيع السلع والخدمات، وإنما تلك التي تهدف إلى إنتاج و توزيع المعارف و المعلومات"²² لهذا يتوجب على القائمين على تفعيل مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر إدراك ضرورة دفع هذه المشروعات ومساعدتها على تطبيق إدارة المعرفة وتأهيل فرق عمل لتنفيذ هذه

المهمة، لأنه وكما يقول محسن أحمد الخضيري "...و يحتاج معه كل مشروع إلى تكوين فرق مهام بحثية لديها الخبرة والقدرة على الوصول إلى البيانات، وتحليلها، واستخراج المعلومات منها وبما يكفل الفوز بالصفقات"²³

6.5. تكوين تحالفات قطاعية لزيادة المردودية:

حتى تصل الدولة الجزائرية إلى تفعيل مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية يجب عليها تشجيع تكوين تحالفات على حسب مختلف قطاعات النشاط، هذه التحالفات أو الاتحادات أو الرابطات سواء كانت في مجال الإنتاج أو التسويق أو غيرهما تكون دعامة لتنظيم وزيادة مردودية كل مشروع وخاصة عند التفكير في تدويل النشاط وتحقيق نتائج تنموية طيبة بالاستفادة الجماعية من مختلف الخبرات وتجنب أخطاء الغير.

6.6. تشجيع الكفاءات المهاجرة على المشاريع الخاصة التي تتناسب وطموحاتهم وتوفير التشريع المناسب لذلك:

لقد فقدت الجزائر كفاءات بشرية هامة جدا في تسعينات القرن الماضي نظرا للظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر، وليس من اليسير استرجاعهم دون توفير محفزات تمثل خاصة في تشجيع حصولهم على مشروعاتهم الخاصة التي تزيد الرغبة في عودتهم، وأكثر من ذلك هذه المشروعات الخاصة تمنع هجرة سواهم من الذين لم يجدوا ظروفًا مناسبة للبقاء، خاصة إذا علمنا أن أغلب الجزائريين أصبحوا يسجلون براءات الاختراع في مناطق أخرى غير الجزائر، لكن تمكينهم من الاستثمار في مشروعات حقيقية يجعلهم يعيدون التفكير في الهجرة.

6.7. الانتشار المتوازن عبر كامل التراب الجزائري:

رغم الدرجة العالية للانتشار المتوازن عبر كامل تراب الجزائر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والقوانين التحفيزية لإبقاء سكان الصحراء والأرياف في مناطقهم، إلا أن هذه العملية غير كافية ونتائجها غير معبرة حيث نلاحظ عدم توازن في توزيع المشروعات مما يتطلب المزيد من التحفيزات خاصة الجبائية والتمويلية تؤدي إلى تنمية الصحراء والمناطق الريفية والجبالية التي هجرها أهلها في فترة التسعينات من القرن الماضي .

6.8. تسهيل الإجراءات والمعاملات الإدارية (البيروقراطية):

تقف الكثير من المشروعات عاجزة أمام مشاكل الإجراءات والمعاملات الإدارية البيروقراطية التي تأخذ الكثير من الجهد دون مبرر أو داعي لذلك، خاصة

في عالم الأعمال، وتكون في كثير من الأحيان السبب الأول والجوهري في فشل المشروعات الخاصة، وهذا ما نلمحه في العدد الهائل من عمليات الشطب والانسحاب من قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة و التوجه إلى الاقتصاد غير الرسمي، حيث تشير مؤشرات البيروقراطية والفساد المعتمد من قبل هيئات دولية عدة إلى أن هذه الظاهرة تشكل خطرا حقيقيا على التنمية في الجزائر.

6. 9. توفير بنك معلومات سهل الوصول ومتطور يفني بطموحات هذه المشروعات (قاعدة بيانات):

لقد استحدثت الجزائر نظام المعلومات الاقتصادية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ((SYSTEME D'INFORMATION ECONOMIQUE S.I.E.S PME) « DU SECTEUR DE LA PME »²⁴ يقدم الكثير من الخدمات لهذه المشروعات، لكن هذا النظام في اعتقادنا ليس في مستوى طموحات أصحاب المشروعات، ولا في طموحات تسهيل دور هذه المشروعات في المساهمة في التنمية، ولا يوفر الكثير من المعلومات عن البيئة الداخلية والخارجية المرغوبة في مثل هذه الحالات.

6. 10. المناولة الصناعية:

يعد دفع وترغيب الشركات الكبرى العمومية أو الخاصة على تقديم مناولات صناعية مهمة لتنشيط مساهمة هذه المشروعات حيث هناك الكثير من الشركات العمومية الجزائرية خاصة (سوناطراك "SONATRACH" و سونلغاز "SONELGAZ" وغيرهما)²⁵ ممن تمتلك كل الإمكانيات التي تساعد على تقديم مناولات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة نموها، ثم يجب الإشارة إلى أن عملية تشجيع بورصة للمناولات خاصة الصناعية أصبحت ضرورة ملحة سواء للشركات الكبرى أو هذه المشروعات الخاصة.

- المهام الأساسية لبورصة المناولة والشراكة²⁶ :

تتمثل هذه المهام فيما يلي :

- إنشاء بنوك معطيات حول القدرات الصناعية للمؤسسات من أجل الوصول إلى دليل فرص المناولة.
- المشاركة في نشاطات تكثيف النسيج الصناعي عن طريق تشجيع إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال المناولة.
- ترقية المناولة والشراكة على الصعيد الجهوي والوطني والدولي.
- استعمال الحد الأقصى للإمكانيات المتواجدة.

- ترقية المنتج الوطني والمساهمة في تغطية الأسواق الداخلية بواسطة تطوير نسبة النوعية/السعر.

- تنظيم أيام تقنية وصالونات للعرض ليتقارب أصحاب الأوامر والمناولين.
- المساعدة في تحديد برامج التكوين ورسلكة رؤساء المشروعات وكذا تأطيرهم.
- تأسيس فضاء وسيط محترف لصالح المتعاملين والذي يمكن أن يكون همزة وصل للتشاور مع السلطات العمومية.

ويمكن الإشارة هنا أنه قد تم الاتفاق بين وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية و برنامج ميدا (MEDA) على القيام بعملية تأهيل بورصات المناولة والشراكة الجهوية.

"تعتبر أيضا هذه البورصات حلقة ربط بين المشروعات الكبرى الأمرة والمشروعات التي تقوم بالمناولة والتي تشكل أساسا من مؤسسات صغيرة ومتوسطة في الطرف الذي تحاول فيه الجزائر إنجاح عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق بأقل أضرار ممكنة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وهذا في ظل محيط دولي غير ملائم و متميز بالمنافسة الحادة وغير المدعمة حتى بالنسبة لمؤسسات الدول المسماة المصنعة".

ستقوم الحكومة بإعداد خريطة تمرکز المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بغرض جرد الفرص المحلية للاستثمارات التي تقترح على أصحاب المشاريع الوطنيين والأجانب. وسيعتمد لهذه القطاعات مسعى شامل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويتعلق الأمر كذلك بتحسين محيط المشروع عن طريق خلق مراكز للتسهيل وإنشاء مشاتل لمشاريع صغيرة ومتوسطة مبدعة، وترقية المناولة، بالإضافة إلى تنفيذ برنامج وطني لتأمين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات القدرة التصديرية، وكذا إعادة الاعتبار للتراث الحرفي والمحافظة عليه من خلال عمليات التكوين وتدابير دعم ذات طابع جبائي وجمركي، يستند كل ذلك إلى أدوات مالية جديدة أكثر ملاءمة لخصوصية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

6. 11. تسهيل الاستثمار على الطاقات المتجددة:

لقد انطلقت مجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية الاستثمار في الطاقات المتجددة، لكنها تجد لحد الآن بعض المعوقات خاصة إذا علمنا أن الجزائر لديها الإمكانيات الكافية لتفعيل التنمية المستدامة، والبيئة النظيفة حيث تتوفر

للجزائر على أعلى الحقول الشمسية في العالم، فمدة التشمس في كامل التراب الوطني تقريبا تفوق 2000 ساعة في السنة ويمكنها أن تصل إلى 3900 ساعة²⁷ الهضاب العليا والصحراء، والطاقة المتوفرة يوميا على مساحة عرضية قدرها 1 م² تصل إلى 5 كيلواط في الساعة على معظم أجزاء التراب الوطني أي نحو 1700 كيلواط في الساعة / م³ في السنة في شمال البلاد و 2263 كيلواط / م² في السنة في جنوب البلاد.

إذن استثمار المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في مجال الطاقات المتجددة خاصة مع شراكة أجنبية أوروبية، سيساعد في أغلب الأحيان على تطوير هذه المشروعات وتمكينها من توظيف المزيد من اليد العاملة في صحارى الجزائر الشاسعة، وتوفير طاقة نظيفة رغم أنها غير اقتصادية في الجزائر لوجود بدائل أخرى لكنها مطلوبة جدا واقتصادية في دول مثل ألمانيا.

6. 12. تشجيع تكوين مشروعات صغيرة ومتوسطة متخصصة في التعليم والتكوين:

تعاني الجزائر من نسبة كبيرة من الأمية بين كل الفئات العمرية بدون استثناء، ونجد هذه النسبة فائقة الحدود عند النساء اللواتي يعانين من الخروج المبكر من الدراسة خاصة في القرى والمناطق النائية، وعملية التنمية الحقيقية الشاملة لن تكون ناجحة مع هذا العدد الهائل من الأميين. لهذا وجب على الدولة الجزائرية تشجيع قيام مشروعات صغيرة ومتوسطة خاصة، هدفها الاستثمار في التعليم والتكوين، خاصة خارج المدن الكبرى، وتقديم مختلف التسهيلات التي تشجع على الاستثمار والتفوق، حتى تكون هذه المشروعات نواة بناء مجتمع متعلم، قادر على دفع وتيرة التنمية بخطوات متسارعة. وأيضا الوصول إلى أماكن ومجالات تعليمية تعجز قطاعات الدولة العمومية عن الوصول إليها أو تفعيلها.

الخاتمة والتوصيات

أراد الباحثان من خلال هذه الورقة تسليط بعض الضوء على الأهمية الكبيرة التي تحتلها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في دفع عجلة التنمية الشاملة، وتحديد بعض السبل التي نعتقد أن التجربة الجزائرية لم تولها الاهتمام الكافي لزيادة تفعيل مساهمة هذه المشروعات في التنمية، هذه الأخيرة التي أثبتت كل التجارب الدولية أنها محرك رئيسي وفعال يزداد قوة كلما توفرت له إمكانيات وظروف تجاري التغيرات الواقعة في مختلف دول العالم وخاصة منها العربية والنامية.

يتصور الباحثان أن أي تجربة في هذا المجال هي حالة قائمة بذاتها، ولا يمكن إسقاطها في مكان آخر بنفس درجة النجاح ، لكن معرفة التجارب الدولية وتحليل خصائص نجاحها، والاعتماد على الفكر المحلي، والخصائص الذاتية كفيل بإنجاح أي نموذج للتنمية، شريطة التفاني في تنفيذه وتفعيل مكانه.

رغم صدور الكثير من القوانين والتشريعات المهمة، إلا أنها بقيت على الورق ولم تتم الاستفادة منها في التجربة الجزائرية. وهذا ما يعتبر أحد أهم مشاكل التنمية والتفعيل في الدول المتخلفة، ومن بينها الدول العربية.

في الأخير لن يدعي الباحثان أن هذه الورقة قامت بتغطية شاملة للتجربة الجزائرية في مجال تفعيل مساهمة مشروعاتها الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية المخطط لها والمرجوة، لكن حاولا تقديم نظرة متعددة الجوانب، تسمح بمعرفة المعالم الرئيسية لهذه التجربة وملاحظ تفعيلها.

- الهوامش :

1 Real JACOB, la PME « apprenante » information, connaissance, interaction intelligence", (Québec, institut de recherche sur les PME, 2000), p.20

2 منظمة العمل العربية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية (مؤتمر العمل العربي الدورة الخامسة والثلاثون شرم الشيخ / جمهورية مصر العربية 23 فبراير / شباط -01 مارس آذار 2007)، ص 04.

3 منظمة العمل العربية، نفس المرجع، ص 10

4 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تقرير مشروع من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، (الدورة العشرين الكاملة، جوان 2002)، ص 15.

5 Conseil National Economique et Social, « Projet de Rapport : Pour une Politique de Développement de la PME en Algérie ». (Alger, Algérie : Commission Perspectives de Développement Economique et social, 20ème session plénière, juin 2002), p.08

6 Ibid., p09

7 Ibid., p12

8 Conseil National Economique et Social, Op.cit, p.11

69 تاريخ التصفح <http://www.pmeart-dz.org/ar/discours.php#discours69> 2008/10/18

عرض وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حصة منتدى التلفزيون الجزائري الرسمي 10 حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007)، ص 53

11 تاريخ التصفح http://www.pmeart-dz.org/ar/telch_documents/bulletin_2007_ar.pdf

2008/10/18

12 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، دليل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 1998 ص 01 متوفر لدى مكاتب الوكالة في كل فروعها ويتم تجديد محتوياته دوريا.

13 تاريخ التصفح <http://www.pmeart-dz.org/ar/discours.php#discours42008/10/18>

14 تاريخ التصفح <http://www.pmeart-dz.org/ar/discours.php#discours62008/10/18>

عرض وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حصة منتدى التلفزيون الجزائري الرسمي 15 تاريخ المشاهدة:

http://www.dz.undp.org/publications/national/RNDH_2006.pdf2008/10/23

16 تاريخ التصفح يوم 18/10/2008 <http://www.pmeart-dz.org/ar/discours.php#discours42008/10/18>

تصريح لوزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السيد مصطفى بن بادة في مقابلة خاصة لقناة CNBC وجاء فيه أيضا " 55 مليار دولار لعملية التنمية في الجزائر وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بات أمرا ضروريا لمواجهة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم".

17 تاريخ التصفح يوم http://www.dz.undp.org/publications/national/RNDH_2006.pdf 2008/10/13

18 سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1988)، ص 342

19 محمد عبد الحليم عمر، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة (القاهرة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر)، ص 17 (بحث تحصل عليه الباحثان من المؤلف شخصيا في صيغة word عند زيارة المركز الذي هو مديره).

20 جين أبلجيت، ميثا فكرة وفكرة للأعمال الصغيرة، تعريب ضحى الخطيب، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2005)، ص 564

2008/10/18 تاريخ التصفح <http://www.pmeart-dz.org/ar/manifestations.php?Salon=2121>

نص ميثاق المشاركة في تظاهرة دولية الذي أعدته الوزارة لضبط هذه العملية.

22 Jean Claude TARONDEAU. " le management des savoir ". (Paris ; Press univ de France.Mars2002.2ed).p3

23 محسن أحمد الخضيرى، اقتصاد المعرفة، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2001)، ص 17

2008/10/18 تاريخ التصفح <http://www.pmeart-dz.org/fr/sies.php24>

25 سوناطراك " SONATRACH " شركة البترول الجزائرية أما وسونلغاز " SONEGAS " شركة الكهرباء والغاز الجزائرية.

26 طاهر سليم، إستراتيجية وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في تنمية وتطوير المناولة الصناعية (المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية الجزائر 12-15/09/2006) ص 05

27 Ministère de L'aménagement du territoire et de l'environnement, plan national d'actions pour l'environnement et le développement durable (Alger, 2002).